

مساهمة خريجي قسم علم الاجتماع في التنمية

أ.م. حارث حازم أيوب*

تاريخ القبول: 2009/5/7

تاريخ التقديم: 2008/6/26

المحور الأول: الإطار المنهجي للدراسة

أولاً: تحديد مشكلة البحث

إن التنمية تحتاج إلى نوعين من الموارد المادية والتمثلة بالموارد الطبيعية ورؤوس الأموال من جانب والموارد البشرية والتمثل بالإنسان الذي يشكل وسيلة التنمية وغايتها الأساسية من جانب آخر وتحتاج التنمية إلى ثلاثة أشكال من العناصر البشرية الأولى والتي تكون على مستوى عالٍ من المهارة والخبرة والثانية والتي تكون متوسطة الخبرة أما الثالثة فهي غير المهارة، إلا أن حاجة التنمية إلى النوعين الأول والثاني من تلك الأيدي يكون بشكل أوسع وإن توفير هذين النوعين يحتاج إلى أن قيام مؤسسات المجتمع المسؤولة عن توفير هذين النوعين ببذل جهود علمية وعملية لتخريج تلك الأيدي لتأخذ دورها في العملية التنموية من خلال ما تخرجه هذه المؤسسات من أفراد يحملون المؤهلات العلمية للاشتراك في قطاعات التنمية المختلفة الاجتماعية منها والاقتصادية من هنا جاءت مشكلة بحثنا هذا في محاولة منا للتعرف على مساهمة خريجي علم الاجتماع في التنمية الاجتماعية.

ثانياً: أهمية البحث

تنطلق أهمية بحثنا من خلال ما يأتي:

- 1- يمكن أن تشكل النتائج التي سيسفر عنها هذا البحث إضافة نظرية لميدان مهم من ميادين علم الاجتماع ألا وهو ميدان علم اجتماع التنمية.
- 2- أما على الصعيد الميداني فقد تستفيد من نتائج هذا البحث الدوائر القائمة على تخريج الباحثين في تحسين نوعية وكفاءة الخريجين.

ثالثاً: أهداف البحث

- 1- التعرف على ماهية المساهمة التي يقوم بها خريجو علم الاجتماع في التنمية الاجتماعية.
 - 2- الوقوف عند أبرز المعوقات التي تحد من مساهمة خريجي علم الاجتماع في التنمية.
 - 3- الوصول إلى بعض التوصيات التي قد تفعل مساهمة خريجي علم الاجتماع في التنمية الاجتماعية.
- رابعاً: الإطار المنهجي للدراسة:**

لا يختلف اثنان على أن المنهج العلمي هو القاعدة الرئيسة التي يستند عليها البحث فهو يرسم للباحث معالم السير الصحيحة لتنميه من خلال خطوات علمية مرئية ومتسلسلة منطقياً بحيث توصله إلى النتائج التي يرمي إليها بأسرع الطرق وانجحها.

ويشير مفهوم المنهج إلى الكيفية أو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته المتسلسلة أو الظاهرة موضوع إلى دراسة البحث⁽¹⁾.

وقد تنوعت المناهج المستخدمة في دراسة الظواهر الاجتماعية بتنوع هذه الظواهر كما تنوع الاستخدام للمنهج حسب حاجة الباحث ونوع الدراسة. وقد كانت المناهج المستخدمة في دراستنا هذه على الشكل الآتي:

1- المنهج التاريخي

يستخدم هذا المنهج للتعرف على أصل الظاهرة المراد دراستها من خلال اطلاع الباحث على مصادر علمية تخص موضوع الدراسة ويستعمل المنهج التاريخي في البحوث الاجتماعية للوصول إلى مبادئ وقوانين عامة عن طريق تحليل الحقائق المتعلقة بالمشكلات والقوى الاجتماعية التي شكلت الماضي والحاضر وقد حاولنا من خلال تتبع الأرقام لسنوات مختلفة للمتخرجين من قسم الاجتماع والأعداد التي استطاعت دخول قطاع العمل الاجتماعي.

(1) د. إحسان محمد الحسن وعبد المنعم الحسين، طرق البحث الاجتماعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطابع جامعة الموصل، الموصل، 1981، ص192.

2- المنهج الاستقرائي أو الاستنتاجي

الاستقراء في المنطق هو تتبع الجزئيات للتوصل إلى حكم كلي أو الوصول عن طريق الملاحظة من اتجاه الخاص إلى اتجاه العام وتتكون في العملية الاستقلالية التعليمات أو القوانين أو المبادئ وعلى ذلك فالجزء الأكبر من المعرفة البشرية له طابع استقرائي أو تجريبي مادام يتألف من تصميمات تجريبيها على تجربتها الحسية⁽²⁾.

وقد وفر لنا هذا المنهج رؤية أساسية وضرورية للأحداث عبر طابعها التراكمي حيث استفدنا من هذا المنهج في التعرف على مساهمة الخريجين من خلال قيامنا بدراسة الجزئيات المنهجية تمهيداً للوصول إلى المعوق الأساسي الذي كان وراء تحجيم مساهمة خريجي علم الاجتماع في التنمية.

3- منهج دراسة الحالة

أنها الطريقة المنظمة لجمع بيانات كافية عن شخص معين باعتباره وحدة من وحدات المجتمع وذلك بقصد التعرف على طبيعة المراكز التي يشغلها في المجتمع والأدوار التي يقوم بها وأنماط السلوك التي يتخذها في مختلف المواقف الاجتماعية أما إذا كانت وحدة البحث مجتمعاً محلياً فإنها تعرف بأنها الطريقة المنظمة لجمع بيانات كافية عن الحياة داخل المجتمع ككل وفي هذه البيانات على تكوين صورة واضحة على نص أو نظام واحد أو عدد من النظم الاجتماعية وقد يشمل جميع النظم القائمة في هذا المجتمع⁽³⁾.

وقد استطاع الباحث من خلال مقابله لمجموعة من الخريجين والمسؤولين في دوائر الدولة المنتشرة في محافظة نينوى التوصل إلى معلومات تتعلق بموضوع الدراسة من خلال استخدام هذا المنهج.

خامساً: أدوات جمع البيانات

(2) د. عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، دار التضامن للطباعة، القاهرة،

مصر، 1985، ص175.

(3) زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الاجتماعي، القاهرة، 1983، ص339.

لكل بحث اجتماعي أدوات يحاول كل باحث الاستعانة بها لجمع البيانات الخاصة ببحثه وقد تطلب بحثنا هذا استخدام الوسيلة الآتية:

(1) المقابلة: وهي الاتصال الشخصي المنظم والتفاعل اللفظي المباشر الذي يقوم به فرد مع فرد آخر أو مع أفراد أخرى بهدف استئثار أنواع معينة من المعلومات والحصول على البيانات لاستغلالها في البحث⁽⁴⁾.

سادساً: مجالات البحث:

لقد انحصر بحثنا في المجالات الآتية:

(1) المجال البشري: انحصر المجال البشري بعدد من المختصين في قسم علم الاجتماع فضلا عن بعض المتخصصين في الدوائر الحكومية المختلفة.
 (2) المجال المكاني: المختصون في كل من دائرة الرعاية الاجتماعية ومديرية تربية نينوى، ولقد كانت دوائر الواقعة في محافظة نينوى مجال مكاني للبحث.

(3) المجال الزمني: امتد البحث للفترة من 2008/2/1 ولغاية 2008/3/30.

سابعاً: تحديد المفاهيم

إن المنهج العلمي المتبع في الدراسات العلمية الخاص بالعلوم الاجتماعية يفرض على الدارس لموضوع معين ان يحدد أهم المفاهيم الواردة في دراسته من خلال إعطاء تعريفات لتلك المفاهيم بعد الاطلاع على ما يمكن عن تلك المفاهيم في أدبيات علم الاجتماع.

1 المساهمة:

يدل على معنى المشاركة أو التعاون في أي وجه من أوجه النشاط ويستخدم هذا الاصطلاح في الإدارة فيقال المساهمة في إدارة المشروع. والمساهمة في نشاط جماعات منظمة ومستقرة تدل على ارتفاع مكانة الفرد. وتزايد المساهمة بارتفاع

(4) عمر محمد، التومي الشيباني، مناهج البحث الاجتماعي، دار الثقافة، بيروت، 1971، ص132.

المستوى المعاشي والاستقلال في المركز الاجتماعي واتساع المسؤولية المهنية ودرجة التعليم من حيث المشاركة في التجمعات المنظمة⁽⁵⁾.

2- الخريج:

تشير المصادر اللغوية أن كلمة الخريج تعني كل من تلقى دروسه في معهد أو جامعة وكذلك من أنهى علومه في الطب أو الهندسة وغيرها من الدراسات التطبيقية والإنسانية⁽⁶⁾.

الخريج هو الفرد الذي أنهى مرحلة دراسته الجامعية حاملا شهادة تؤهله للحصول على وظيفة معينة تتلاءم مع المعلومات والخبرات النظرية والعملية التي اكتسبها الخريج خلال سنوات دراسته⁽⁷⁾.

3 التنمية:

هي حملة نمو إرادي مخطط يكون الوصول إليه عن طريق إجراءات وتدابير معينة تتمثل ببرامج وخط وسياسات هدفها تحقيق معدلات معينة من النمو⁽⁸⁾.

وتعرف التنمية بأنها تغيير يقوم به الإنسان للانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم يلائم حاجاته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية⁽⁹⁾.
أما تعريفنا الإجرائي لمفهوم التنمية عملية ديناميكية ومستمرة تهدف إلى النهوض بالقطاعات المختلفة ذات التماس المباشر بحياة الإنسان من خلال

(5) د. إبراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية الهيئة المصرية للكتاب 1975 ص 545.

(6) المنجد الأبجدي ط1، دار المشرق، بيروت 1976، ص 405.

(7) د. عدنان مكي، التنمية والتخطيط الإقليمي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1991، ص 6.

(8) د. السيد محمد الحسيني، دراسات التنمية الاجتماعية، دار المعارف القاهرة 1973، ص 5.

(9) الأمانة العامة لإدارة العمل الاجتماعي، معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها، القاهرة، 1983، ص 42.

التخطيط السليم المستند إلى سياسات نابعة من ايدولوجية المجتمع ومن دراسته الحاجات الحقيقية لأفراد ذلك المجتمع.

المحور الثاني: الأسس التي تؤهل الفرد لدخول القطاعات التنموية

إن مساهمة أي فرد في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية تتطلب توفر مجموعة أسس تكون هي المحركات الأساسية لمساهمة هذا الفرد في العملية التنموية وتمتاز هذه الأسس بكونها مرتبطة مع بعضها البعض ومكملة إحداها للأخرى. كما يلاحظ على هذه الأسس انها يجب أن تتوفر في الفرد عند دخوله للتخصص الذي يريد من خلاله المشاركة في العملية التنموية.

1- الرغبة في التخصص المختار

إن مسألة الرغبة لدى الفرد عنصر أساسي يلعب دوره في اختيار الفرد لنوع التخصص الذي سيعمل فيه دراسته وكلما كان التخصص المختار نابعا من رغبة الفرد فيه كلما توقعنا أن النتائج التي سيحصل عليها ذلك الفرد في هذا التخصص تكون أفضل.

وعندما نأتي إلى قسم علم الاجتماع وطلبته ومن خلال تجربتنا المتواضعة نرى أن الكثير من الطلبة يأتون إلى هذا القسم وليس لديهم رغبة فيه بل إن الكثير من طلبة هذا القسم يجهلون ماهية هذا القسم ودوره في العملية التنموية وهذا ناتج عن:

(1) عدم إعطاء الثقل الصحيح لمادة علم الاجتماع في المراحل الدراسية التي تسبق مرحلة الدراسة الجامعية من حيث:

(أ) نوع المنهج المعطى فلو نظرنا إلى المنهج الدراسي المعطى في المرحلة الإعدادية لم يجر عليه أي تعديل فضلا عن عدم إكمال الدراسة في المراحل اللاحقة حيث أن طالب المرحلة الإعدادية تقتصر دراسته لمادة علم الاجتماع في الصف الخامس مع عدم جعل هذه المادة كأحد مواد المرحلة السادسة وجعلها كمادة ضمن مواد امتحان البكلوريا.

(ب) من حيث نوعية القائمين على تدريس هذه المادة حيث ينسب مدرسين من اختصاصات مثل الجغرافيا والتاريخ لتدريس مادة علم الاجتماع.

وبهذا يكون إلمام الطالب بمادة علم الاجتماع في المرحلة التي تسبق المرحلة الجامعية اماماً ليس بالمستوى المطلوب، فضلاً عن توقع الطالب سهولة هذا القسم وخصوصاً للطلبة الذين يحاولون التوفيق بين العمل والدراسة وهذا ما يفسر لنا انسحاب العديد من طلبة المرحلة الأولى بعد دوامهم لمدة سنة فيه.

(2) نوع المناهج المعطاة في القسم وهي الأساس الثاني الذي يعتمد عليه في إعداد الأفراد القادرين على المشاركة في العملية التنموية ولهذا العنصر أهميته التي يجب الاهتمام بها من قبل القائمين على تدريس وتطوير المواد الدراسية المختلفة⁽¹⁰⁾ والتي تؤسس لشخصية خريجي علم الاجتماع والسؤال الذي يطرح نفسه كيف يتم الاهتمام بتلك المناهج؟ ويمكن القول إن الاهتمام بهذه المناهج يتم من خلال:

أ) اختيار المواد التي تتناسب وحاجات المجتمع فينبغي على خريجي علم الاجتماع الإلمام بفروع هذا العلم المختلفة والتي يشكل الإلمام فيها محددات أساسية مؤهلة لدخول خريجي علم الاجتماع القطاعات المختلفة في ميادين العمل الاجتماعي⁽¹¹⁾.

ب) إجراء المراجعة الدورية الشاملة على تلك المناهج والمقررات الدراسية المعتمدة لإيصال تلك المناهج إلى أحسن صورها وهنا تبرز مشكلة اختلاف المناهج الدراسية بين أقسام الاجتماع المختلفة من حيث المقررات المعتمدة وعدد الساعات الدراسية لتلك المواد وسبب ذلك يعود إلى توقف كل ما يسمى باللجنة القطاعية التي كانت تنهض بمسؤولية المراجعة الدورية للمناهج الدراسية الخاصة بقسم علم الاجتماع وخصوصاً إذا ما علمنا استحداث أقسام علم الاجتماع في محافظات أخرى لم تكن موجودة أصلاً أو مشاركة في أعمال تلك اللجنة فضلاً عن وجود مشكلة أخرى هي انقطاع أقسام في المحافظات الشمالية كانت غير مشتركة أصلاً في هذه اللجنة مما يعني انقطاع القواسم

(10) د. سعد طه علام، التنمية والمجتمع، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007، ص 254.

(11) د. إقبال السالموطي، التخطيط الاجتماعي. في ضوء الأفقية الثالثة، مكتبة دار الكتب،

القاهرة، 2005، ص 90.

المشتركة بين أقسام علم الاجتماع في تحديد المواد التي يجب أن تشترك فيها هذه الأقسام.

3) التدريب أثناء فترة الإعداد: إن إعداد الخريج لا يكون فقط من خلال ما يزود به من معلومات نظرية في المناهج الدراسية⁽¹²⁾ بل يتطلب ذلك عملية تدعيم هذه الخبرة النظرية بخبرات ميدانية من خلال مصادر متعددة.

أ) الزيارات الميدانية وهي عبارة عن نشاط يقوم به طلبة المراحل المختلفة من قسم علم الاجتماع للمؤسسات الرعاية الاجتماعية للاطلاع على ماهية العمل الاجتماعي ودور الباحث الاجتماعي فيه ونوعية المستفيدين من كل الخدمات ومن خلال ملاحظتنا وجدنا أن تلك الزيارات التي كانت تقوم خلال المراحل الدراسية المختلفة حيث كان يؤخذ الطلبة في المراحل الأولى إلى دور الرعاية الاجتماعية كالمسنين ودار الأيتام ودار رعاية الأحداث في المرحلتين الأولى والثانية ملحق بها زيارة دوائر الإصلاح الخاصة بالأحداث والكبار في المرحلتين الثالثة والرابعة قد توقفت منذ عام 2003 والسبب يعود إلى الظرف الأمني المحيط بالمجتمع بعد أحداث تلك السنة وما تلاها.

ب) التطبيق وهو احد الروافد الخاصة بتزويد طلبة قسم علم الاجتماع بالخبرات العملية حيث كان يشترط في السابق أن يختار الطالب في قسم الاجتماع وخصوصاً عند اجتيازه للمرحلة الثالثة إحدى مؤسسات العمل الاجتماعي ليقضي فيها شهراً من الدوام يكون فيه على اتصال وثيق بعمل الباحث الاجتماعي في تلك المؤسسات وتتم متابعة هذا الطالب من قبل مشرفين هم تدريسيون في القسم إلا أن هذه التجربة قد توقفت أيضاً منذ عام 1991

وبهذا فقد طالب قسم علم الاجتماع احد المصادر المزودة بالخبرة العملية المؤهلة للعمل في المؤسسات الاجتماعية.

ج- لم يبقَ أمام الطالب من مراحل الإعداد سوى ما ينجزه من بحوث التخرج.

(12) د. حامد عمار، مقالات في التنمية البشرية العربية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة،

وبعد الاطلاع على واقع مرحلة الإعداد المؤهلة لدخول هؤلاء الباحثين إلى قطاعات العمل تمهيدا لمساهماتهم في التنمية لابد من إعطاء فكرة سريعة عن أهم الميادين التي يمكن لخريجي علم الاجتماع العمل فيها ويمكن القول إن اغلب ميادين التنمية تحتاج إلى الباحث الاجتماعي فمثلا

- (1) القطاع الصحي يحتاج إلى كوادر البحث الاجتماعي في جانبين الوقائي والعلاجي ففي الجانب الوقائي يبرز دور الباحث في الإسهام بزيادة الوعي المجتمعي ضد مخاطر الأمراض التي تحتاج إلى أخذ المضادات التي تجنب الفرد الإصابة بها أما على الصعيد العلاجي فيبرز دورهم من خلال فريق عمل يضم اختصاصات مختلفة خصوصا إذا ما علمنا أن الكثير من الأمراض ذات منشأ اجتماعي.
- (2) أما على صعيد قطاع التعليم فيبرز دور هذا الباحث في مجالات متعددة داخل قطاع التعليم فهو يقوم بإجراء الدراسات اللازمة لإمداد المخططين للتنمية بمعلومات تساعد على التخطيط في الجانب التعليمي فضلا عن ضرورة تواجده الباحث الاجتماعي في المدارس وأشكالها المختلفة ابتدائية، متوسطة، إعدادية فضلا عن رياض الأطفال كونه يشكل احد عناصر المتابعة من خلال حلقة الوصل التي يشكلها بين إدارة المدرسة ومجالس الآباء بسبب إلمامه بصورة حقيقية عن وضع كل طالب من حيث مستواه العلمي والاقتصادي والاجتماعي.
- (3) الخدمات الارتكازية قد يرى البعض أن الباحث الاجتماعي دوره محدود في هذا المجال ونحن نختلف معهم في هذا الطرح ونقول إن الباحث له دور في هذا القطاع من خلال مجموعة بحوث يجريها توضح الحاجة الحقيقية لأفراد المجتمع لهذه الخدمات وترتيبها حسب أولوياتها كما يفترض أن يكون احد العناصر المشاركة في فرق العمل المساهمة في استحداث وتطوير المناطق السكنية من خلال ما زود به من خبرات ضمن مواد دراسية حصل عليها لهذا الغرض كمادة علم الاجتماع الحضري وقد كان للعراق تجربة في هذا الميدان حيث إن التطوير

العمراني الذي تم في العاصمة بغداد وخلال فترة الثمانينيات من القرن المنصرم كان للباحثين الاجتماعيين دورٌ بارزٌ في مساعدة الشركات المنفذة بالتعرف على رغبات الجمهور من حيث نوع السكن الذي ترغب به تلك العوائل وأحجام تلك العوائل.

(4) الخدمات الترفيهية: الترفيه جانب مهم من حياة الفرد كونه المتنفس الوحيد الذي يستطيع الأفراد التنفيس من خلاله عن ثقل الحياة الاجتماعية ويتم الترفيه من خلال مؤسسات أنشئت لهذا الغرض كالنوادي والملاعب والمسارح والسينمات فضلا عن الأماكن السياحية والتي تحتاج من الباحث الاجتماعي أن يعمل فيها والمساعدة في تطويرها.

(5) الرعاية الاجتماعية: وهو احد ميادين التنمية الاجتماعية والتي تحتاج إلى عدد كبير من الباحثين الاجتماعيين كون هذا الميدان ينقسم إلى فروع متعددة فهناك الرعاية الاجتماعية لأسر معدومة الدخل والرعاية الاجتماعية للأحداث والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة فضلا عن الإصلاح الاجتماعي لنزلاء دور الرعاية الاجتماعية ودور ملاحظة الأحداث ومدارس تأهيل الأحداث الذين صدر عليهم أحكام قضائية مختلفة فضلا عن الرعاية اللاحقة لمطلقي السراح من دور الإصلاح والدوائر الخاصة للأحداث لكل من المنحرفين من خلال توفير العمل المناسب لهم وتغيير السبل الكفيلة بإعادة اندماجهم في المجتمع وكل مفصل من مفصل هذه الرعاية يحتاج إلى عدد ليس بالقليل من الباحثين القادرين على التعامل مع المستفيدين من هذه الخدمات.

قيل الحديث عن ماهية مساهمة خريجي علم الاجتماع في التنمية لابد من التعرف على أعداد الخريجين في هذا المجال وقد افترضت الإحصائيات التي استطعنا الحصول عليها من خريجي قسم علم الاجتماع للفترة من 89-90 ولغاية 2006-2007 حيث بلغ عدد خريجي هذا القسم 742 خريجاً وينقسمون إلى قسمين جزء منهم خريجو قسم الخدمة الاجتماعية للفترة الممتدة من 89-90 ولغاية 95-96 أما الجزء الآخر ولغاية 2006-2007 فهم خريجو قسم علم الاجتماع.

1432هـ/2011م

جدول رقم (1): يوضح أعداد خريجي قسم الاجتماع منذ عام 89-90
ولغاية 2006-2007(*)

السنة	الدور الأول	الدور الثاني
90-89	26	8
91-90	68	11
92-91	42	20
93-92	37	12
94-93	31	19
95-94	28	18
96-95	25	10
97-96	28	16
98-97	35 دور أول + ثاني	
99-98	20	10
2000-99	22	18
2001-2000	33	14
2002-2001	28	13
2003-2002	18	16
2004-2003	28	7
2005-2004	20	4
2006-2005	25	4
2007-2006	20	8
المجموع		742

وعندما تأتي إلى طرح السؤال الآتي كيف يسهم هؤلاء في التنمية الاجتماعية للإجابة على هذا السؤال يمكن القول إن ممارسة العمل الاجتماعي

(*) جامعة الموصل، كلية الآداب، إحصائيات بعدد خريجي قسم علم الاجتماع، شعبة التسجيل.

في دوائر ومؤسسات المجتمع المختلفة من أحد عناصر المساهمة في التنمية الاجتماعية إلا أنه عندما نأتي إلى حجم تلك المشاركة نرى اتسامها بالضعف حيث يتبين لنا من خلال الإحصائيات المتواضعة التي حصلنا عليها في بعض دوائر الدولة والموضحة في الجدول الآتي أعداد خريجي علم الاجتماع الموجودين في تلك الدوائر.

جدول رقم (2) يبين عدد خريجي قسم علم الاجتماع المعينين

اسم الدائرة	عدد الخريجين المعينين من قسم علم الاجتماع
الرعاية الاجتماعية	18
دار الملاحظة	7
دار الإصلاح	6
المحكمة	2
التربية	10

أما العاملون في قطاع التربية والذي بلغ عددهم عشرة هم ليسوا باحثين اجتماعيين بل هم موظفون إداريون جزء من الكادر الإداري لمديرية تربية نينوى. يضاف إلى هذه الأعداد المتواضعة وجود عدد من خريجي هذا القسم استطاعوا إكمال دراستهم العليا الماجستير والدكتوراه ليكون جزء من العملية التعليمية في القسم أو جزءاً من الكادر الإداري لكلية الآداب جامعة الموصل والبالغ عددهم 32 بين تدريسي وموظف.

وبعد الاطلاع على أنواع المؤسسات التي يعمل فيها هؤلاء الباحثون والذي نجد أن الكثير منهم ليس بصفة باحث اجتماعي بل بصفة إدارية حيث وجدنا من خلال اطلاعنا على تلك المؤسسات تكليف خريجي قسم علم الاجتماع المعين في هذه الدوائر ولاسيما مديرية تربية نينوى بأعمال إدارية بعيدة كل البعد عن العمل الاجتماعي.

والكلام ينسحب على الدوائر الخاصة بالرعاية الاجتماعية فبعض من هذه الدوائر أيضاً أناط الباحث بمهام إدارية بعيدة كل البعد عن اختصاصات البحث الاجتماعي كتنظيم الجداول الدراسية في معاهد العوق أو القيام بتدريس بعض المواد الدراسية لهؤلاء المستفيدين.

فالسؤال الذي يطرح نفسه بعد إدراج هذه الإحصائية عن عدد الخريجين من هذا القسم وعدد المعينين منهم كم دورة يخرج قسم الاجتماع ليزود احد قطاعات التنمية بالخريجين لو فتح الباب أمام خريجي قسم علم الاجتماع للدخول إلى ميدان التربية والتعليم داخل المحافظة؟ والجواب على هذا السؤال نحتاج إلى 1145 باحثاً ولكن ما نجده هو عدم قبول احد القطاعات التنموية المهمة إدخال هؤلاء الخريجين إلى ميدان العمل بسبب تبرير المسؤولين عدم حصول خريجي قسم علم الاجتماع على مقرر دراسي يعرف أصول طرق التدريس أسوة بخريجي التربية الرافد الأساسي لمديرية التربية بالكادر التدريسي ولكن إجابتنا عن هذا الموضوع تنطلق من أن الباحث الذي يدخل الميدان التربوي هو ليس معداً للتدريس بقدر ما هو معد لمتطلبات البحث الاجتماعي وهذا يعود برأينا إلى عدم إلمام بعض من المسؤولين بماهية البحث الاجتماعي ودور خريجي علم الاجتماع.

هنالك قطاع آخر لا يقل أهمية عن قطاع التربية ألا وهو التخطيط والتطوير العمراني فالبلد وما مر به من ويلات تركت آثارها السلبية من الارتكازية للمجتمع العراقي.

نحتاج الآن إلى إدخال الباحثين الاجتماعيين في نشاطين خاصين بالتنمية العمرانية الأولى على مستوى إعداد الخطط الخاصة بالتطور العمراني من خلال المناهج التي تم دراستها ولاسيما علم الاجتماع الحضري من جهة فضلا عن وجود الباحثين الاجتماعيين لنقل رغبات الأفراد وتوجيهاتهم في بحوث تجرى في هذا المجال الحيوي ليتسنى للمخطط وضع الخطط العمرانية الملائمة لطموح أبناء المجتمع.

ابرز الملاحظات عن مشاركة العاملين من خريجي علم الاجتماع في ميادين التنمية

واقع مشاركة خريجي علم الاجتماع في التنمية:

من خلال دراستنا وتسجيل ملاحظتنا الميدانية استطعنا أن نحدد واقع مشاركة الباحثين الاجتماعيين في قطاع التنمية

(1) إن الذين هم من الكادر التعليمي نرى أنهم يعانون من نقطتين: (أ) طغيان الجانب الإداري بشكل أكبر في الاستفادة من هؤلاء الباحثين من ذوي التحصيل العلمي العالي فلو عدنا إلى عدد المعينين من حاملي شهادتي الماجستير والدكتوراه من المتخصصين في علم الاجتماع والمعينين بعد أحداث 2006/4/9 نرى أن الكثير منهم يشغل وظائف إدارية ورب سؤال يثار هل أن هؤلاء مساهمون في التنمية ونجد إهم مساهمون ولكن ليس بالشكل الذي يجعل الاستفادة من هذه الإمكانية بأقصى درجة.

(ب) فضلا عن خريجي قسم علم الاجتماع والحاملين لشهادتي الماجستير والدكتوراه لا يكملون نصابهم وهذا يعني ذهاب جزء من تلك الموارد سدى. هذا بالنسبة للعاملين من خريجي قسم علم الاجتماع في الميدان التعليم العالي. أما على صعيد العاملين في قطاعات المجتمع الأخرى من خريجي هذا القسم الحيوي فيمكن أن نسجل على مشاركتهم التنموية النقاط الآتية:

(1) التحاق الكثير منهم في العمل الذي يمارسونه حال تخرجهم بل إن الكثير منهم قد يبقى لفترة تمتد بين 3-6 سنوات يبحث عن دائرة تقبل أن تستفيد من خدماته.

(2) وما سجلناه على العاملين من خريجي هذا القسم في قطاع التعليم ينطبق نفسه على القطاعات الأخرى.

حيث لاحظنا في قطاع التربية أن عدد خريجي علم الاجتماع المعينين في هذه الدائرة وحسب ما ذكره مدير أفراد مديرية التربية في محافظة نينوى قد بلغ 10 إلا أننا وجدنا 8 منهم هم موظفون داخل الدائرة ويعملون في شعب مثل الصادرة والواردة وكذلك لاحظنا أن الباحثين العاملين في دوائر الرعاية الاجتماعية جزء منهم يقوم بأعمال إدارية بحتة مثل إعداد جداول الدروس الأسبوعية في المعاهد التأهيلية أو ترويج المعاملات الخاصة بالمستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية.

(3) إن الكثير من العاملين في قطاعات العمل الاجتماعي هم بحاجة إلى دورات تأهيلية للتعرف على آخر الخبرات التي يمكن من خلالها أن يستطيع الباحث إيصال الخدمة إلى المستفيدين وبأقل جهد وموارد حيث

إن العلم يمتاز بالتراكم المعرفي وإن باحثينا اقتصرت خبراتهم على ما تم الحصول عليه أثناء الدراسة فقد أكد لي الكثير منهم أثناء مقابلاتي لهم أنهم لم يشتركوا بأية دورات تاهيلية والسبب يعود إلى قيام هذه الدورات في أماكن يصعب على الباحث السفر إليها للظروف الأمنية التي تحيط بنا فضلا عن عدم قيام الدوائر التي يتبع لها هؤلاء الباحثين بالتنسيق مع جامعة الموصل لفتح دورات تاهيلية لهؤلاء الباحثون.

(4) كما لاحظنا أن العمل الميداني والذي يشكل العمود الفقري للبحث العلمي

حيث يكون المجال الأساسي الذي يستطيع الباحث أن يلم من خلاله بصورة واضحة عن المستفيدين الذي يقدم لهم خدماته وأسباب توجههم إليه للحصول على تلك الخدمات فقد رأينا أن الزيارات الميدانية للمستفيدين والتي كان يجريها الباحثون من مؤسسات الرعاية الاجتماعية المختلفة (المسنين، الأحداث، البنات) قد توقفت بسبب الخوف على الباحثين أو عدم توفر وسائل النقل أو تغيير محل إقامة عوائل المستفيدين بسبب ما يحيط بالمجتمع من ظروف تعصف به فضلا عن عدم قيام بعض المستفيدين بالدوام في دوائر الرعاية الاجتماعية مما يعني توقف الباحث عن عمله المتواضع الذي كان يمارسه داخل تلك الدوائر وما ينطبق بالحديث عن دوائر الرعاية الاجتماعية يشابه الدوائر الأخرى كدور الملاحظة أو دائرة الإصلاح.... وغيرها.

(5) إعطاء الباحث لأكثر من دور بحثي في مؤسسات متعددة وهذا ما وجدناه

في محاكم نينوى فباحث واحد هو المسؤول على شعبة البحث الاجتماعي في محكمة الأحوال الشخصية ومحكمة جنوح الأحداث وهذا يعني عدم قدرة الباحث على التوفيق بين كلا المؤسستين التي يحتاج شعبة البحث فيها إلى أكثر من باحث واحد مما يعني عدم قدرة الباحث على الإيفاء بالتزاماته تجاه من هم متعاملين مع تلك المحاكم نتيجة لزخم المعاملات التي ترد إليه.

المحور الثالث: آفاق مستقبلية لدخول خريجي علم الاجتماع ميادين التنمية الاجتماعية

بعد الاطلاع في المبحث السابق على أعداد خريجي علم الاجتماع والدوائر العاملين فيها نجد ملاحظتين يمكن تسجيلهما على تلك الإحصائيات:

(1) بساطة إعداد الباحثين من جهة فضلا عن غيابهم عن الكثير من ميادين العمل الاجتماعي فمثلا تغيب الباحثين عن قطاع التربية والتعليم فمن خلال إحصائية تم الحصول عليها من مديرية تربية نينوى وجدنا أن أعداد المدارس في المحافظة والتي يمكن توضيحها في الجدول الآتي

جدول رقم (3) يبين أعداد المدارس وأنواعها وعدد طلبتها(*)

نوع المدرسة	عددها	عدد طلبتها
الابتدائية	1387	474769
المتوسطة	146	150112
الإعدادية	52	
الثانوية	177	
مهني		200
صناعي	12	
زراعي	1	
تجاري	7	
معاهد اعدد المعلمين	4	1797
معاهد الفنون	4	1714

وهناك قطاع آخر لا يقل أهمية عن القطاعين السابقين الذكر ألا وهو قطاع التصنيع أو العمل الصناعي فالمدينة هي إحدى المحافظات التي تمتلك نوعين من العمل الصناعي الحكومي والمتمثل بمصانع الغزل والنسيج والألبسة الجاهزة والأدوية والألبان والسمنت فضلا عن العديد من المصانع الأهلية والتي تحتاج إلى

(*) المديرية العامة لتربية نينوى-وحدة الإحصاء والبحوث إحصائية للعام الدراسي 2006-2007.

وجود باحثين اجتماعيين في الهيكل الإداري لها ليطلعوا بمهامهم في دراسة ابرز مشكلات العاملين في تلك المعامل ومشكلات إدارة العمل والأسباب التي تقف وراء انخفاض نسب الإنتاج وعوامل زيادته من خلال ما تم الحصول عليه من معلومات في علم الاجتماع الصناعي والمشكلات الاجتماعية.

أما فيما يخص القطاع الصحي فيمكن القول إن الباحثين يجدون في هذا القطاع المهم ذي العلاقة الوطيدة بعلم الاجتماع وفي القطاع الريفي نرى أن المجتمع يمكن تقسيمه على نوعين مجتمع ريفي ومجتمع حضري أما الأول والذي يكون اقل تطورا وأكثر معاناة من المشكلات المختلفة فهو بحاجة إلى إجراء الدراسات الكاملة عليه لتحديد مشكلاتهم لوقوف على أسبابها وتقديم الدراسة الكافية عنها إلى أنظار المسؤولين وهذا احد مهام الباحثين الاجتماعيين إلا أننا نرى غياب الباحثين عن هذا القطاع أيضا من خلال ما تم طرحه تبين لنا:

1) وجود قطاعات كبيرة لم يدخل إليها خريجو علم الاجتماع والتي هي بأمرس الحاجة لخدماتهم أسوة بالكثير من الدول التي ترجو التطور والتقدم والتنمية.

2) إن عدد الخريجين في احد أقسام علم الاجتماع هو عدد بسيط بالقياس إلى متطلبات قطاعات التنمية التي لو فتحت بوجه الباحثين الاجتماعيين.

المحور الرابع: أهم النتائج والتوصيات

أهم نتائج الدراسة:

لقد توصل بحثنا إلى مجموعة نتائج منها ما يتعلق بجانب الإعداد منها:

- (1) عدم وجود الرغبة لدى نسبة كبيرة من المتقدمين من طلبة القسم.
- (2) عدم وجود التحديث اللازم للمناهج الدراسية التي يتم بموجبها إعداد طلبة قسم علم الاجتماع.
- (3) توقف الفرص المساعدة على التدريب والتأهيل العملي لطلبة هذا القسم.

أما أبرز النتائج التي تتعلق بميدان العمل:

- (1) غياب الباحثين عن العديد من قطاعات التنمية أبرزها القطاع التعليمي.
- (2) بساطة نسبة العاملين في قطاعات التنمية التي يعمل فيها الباحثون فضلاً عن عدم عملهم في حقل تخصصهم.
- (3) قلة فرص التدريب والتأهيل أثناء فترة العمل حيث نرى ندرة هذه الفرص.

التوصيات:

إن تحديد ماهية التوصيات التي يمكن اعتمادها في معالجة مشكلات التنمية الاجتماعية في العراق علماً بأن التوصيات المذكورة هي تقنيات إجرائية لأنها تحدد الجهة المسؤولة عن تنفيذ التوصية أما آلية عمل تنفيذ التوصية فلا يمكن ذكرها هنا بل على الوزارات والجهات المعنية تحديدها بناءً على سياستها وفلسفتها.

- (1) قيام أقسام الاجتماع والخدمة الاجتماعية بإجراء التحديث اللازم على المناهج لنتناسب ومتطلبات العصر التي تجعل الباحث اجتماعي قادر على العمل في ميادين التنمية الاجتماعية.
- (2) إعادة تجربة التطبيق أثناء فترة الدراسة بشكل يجعل الطالب في قسم الاجتماع يربط بين ما يكتسبه نظرياً وبين ما موجود على أرض الواقع الذي يشكل الحقل الذي سوف يمارس به هذا الطالب بعد التخرج تخصصه.

3) ضرورة مطالبة القائمين على العملية التعليمية باستحداث شعب البحث الاجتماعي في مدارسنا المحلية أسوة بما موجود في البلدان المجاورة لنا على الأقل.

ضرورة اشتراك الباحثين المعينين في دوائر المجتمع المختلفة بدورات تتم فيها اخذ الخبرات والمهارات المساعدة من خلال دورات سواء خارج القطر أو التنسيق مع القسم المختص لعمل دورات داخل القطر.

*The contribution graduates of the
Department of Sociology in
Development*

*** Harith Hazem Ayoub**

Abstract

The development needs to qualified human resources ,these cadres slice graduates, including graduates of the Department of Sociology. from here We research came to trying to identify the contribution graduates of sociology at the development. Our research has included four themes dealt with the first axis the methodological framework for research, while addressing, the second axis, the foundations that qualify the individual to enter the development sectors ,The third focused on the future prospects for the entry of sociology graduates to development sectors and The fourth axis the most important findings and recommendations.